

اليمن ومجلس التعاون الخليجي .. ضرورة الانطلاق من الاقلمة إلى العولمة

□ .. الرياض/سبا/ عارف الدوش
بمصادف اليوم الاربعا الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م في أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليضم دول الخليج الست السعودية والامارات وسلطنة عمان والبحرين وقطر.
ومنذ قيام مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينات من القرن الماضي كان الاقتصاد هو العامل الرئيسي لتسريع تطوير دول المجلس وهو الطروحة التي كانت ولا زالت تستوجب بعض التضحيات الالئية في سبيل مكاسب أكبر وأعظم على المدى المتوسط والبعيد إلا أنها لم تؤخذ بالجديرة التي تستحقها وحتى المجلس الاستشاري الذي بدأ العمل به منذ سنوات ساهم في بلورة بعض تلك الطروحات.. لكن ظلت تتحكم بالخصايا الاقتصادية رؤيتان الأولى تسير باتجاه الانطلاق بعيداً للتسويق مع تكتلات ودول بعيدة عن دول المجلس من خلال مجلس التعاون والثانية تنحو باتجاه مفاده أن كل دولة من دول المجلس قادرة على تخطي العقبات التي تواجهها بسبب وفرة نسبية ومؤقتة من الربح النفطي.

وخلال أربعة وعشرين عاما قطع مجلس التعاون الخليجي شوطا لا يمكن تجاهله في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأجرى العديد من الاتفاقيات في هذه الجوانب وساهم المجلس بكثير من الحلول على المدى القصير وفي المدى الطويل لتثبيت الاستقرار الاقليمي وتذليل العقائق القانونية والبيروقراطية أمام بعض صعوبات التعاون الاقتصادي في الخليج وتمت في معظمها ليس بسبب قناعة اقليمية ومبادرة سياسية ولكن بسبب ضغط العولمة الخارجية ومتطلبات الداخل الخليجي وخاصة في السنوات العشر الأخيرة التي فرضت تطوع القوانين الاقتصادية لتتلاءم مع متطلبات العصر والسوق الدولية المفتوحة.

وقد أن الأوان اليوم أن تتخذ حزمة إجراءات اقتصادية وسياسية متكاملة لينساب رأس المال المادي والبشري في منطقة شبه الجزيرة والخليج والبدء بتعزيز الأقامة أولاً من أجل الانطلاق إلى العولمة بدلا من تكريس اتفاقيات مع تكتلات سياسية واقتصادية بعيدة عن المنطقة مثل جنوب شرق آسيا والصين وامريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية والاتحاد الأوروبي لأن منخل الأقامة هو الطريق الصحيح للانطلاق إلى العولمة وهذا يستدعي من قادة دول مجلس التعاون النظر إلى متطلبات التنمية الإقليمية ومصالح دول شبه الجزيرة والخليج وفي مقدمتها الجمهورية اليمنية والعراق وربما ايران لكي تصبح لشعوب شبه الجزيرة والخليج مصلحة حقيقية في هذا المجلس التعاوني ولكي تتحقق التنمية الاقتصادية والنموزة بين دول المنطقة وشعوبها وبمع الأمن والاستقرار منطقة شبه الجزيرة والخليج وبيت القصيد هنا، انه لا

استقرار ولا تنمية في منطقة شبه الجزيرة والخليج التي تضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى الجمهورية اليمنية والعراق وايران دون استقرار اقتصادي وتشغيل شبه كامل لليد العاملة في هذه المنطقة وكذلك اقتراح دول تحظى بالرعاية والتوجه نحو ضيق رؤوس الاموال للاستثمار فيها من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار الأمني في المنطقة برمتها فالمتغيرات سريعة وجارية فالعراق القريب من مجلس التعاون له من المشكلات الحالية والقادمة أكثر مما كان له في الماضي وتكاد ساحة العراق أن تنبئ بالكثير من التوقعات السلبية وهي جميعها لها مصائب واحدة منها وأكثرها إغراء هي دول الخليج وقد لا يكون الوضع في ايران مشوبا بمخاطر مباشرة إلا أن الغليان الداخلي هناك الصراع الخارجي مع الغرب خاصة حول التسليح النووي يخبر من القلق ما يتوجب الوقوف أمامه وفضحه وتحديد سياسات متقاربة تجاهه عن طريق المساعدة في تيريد الموقف الغربي تجاه ايران.

أما ما يتعلق باليمن فإن وجودها خارج منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بعد امرا غير طبيعي ولا يتفق مع الحقائق الجغرافية والتاريخية والاجتماعية التي تجمع بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الست وجاء قرار القمة الخليجية عام ٢٠٠٠م في مسقط عن قبول اليمن في بعض مؤسسات مجلس التعاون غير السياسية وغير الاقتصادية كخطوة أولى لابد أن تتبعه خطوات على طريق الشراكة الكاملة.

ويمكن القول أن عوامل عديدة كانت تجعل من استبعاد اليمن في السابق من عضوية المجلس امرا مقبولا إلى حد ما ولو بصورة مؤقتة، منها



أن اليمن عند قيام مجلس التعاون الخليجي كان مشطورا إلى شطرين وكان ذلك يوفر فرصة للخليجين للاعتدال عن قبول صنعاة دون عنن التي لم يكن ليخطر ببالها التفكير في طلب الانضمام في ظل الحرب الباردة بالإضافة إلى أن من العوائق التي كانت تضع حواجز حقيقة دون انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي الخلاف الحدودي بين اليمن والسعودية.

لكن بقيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م وتوقيع معاهدة الحدود الدولية بين البلدين في يونيو ٢٠٠٠م أزيلت ما يعرف بالعوائق لدى دول مجلس التعاون الخليجي حول انضمام اليمن.

وكانت الجمهورية اليمنية قد أعلنت صراحة التعاون الخليجي لكن ذلك الطلب قوبل بالاعتذار، إلا أن قمة مجلس التعاون الخليجي ال٢٢ بمسقط عام ٢٠٠١م أقرت انضمام اليمن إلى أربع هيئات خليجية هي مكتب التربية العربي لدول الخليج ومجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية إضافة إلى دورة كاس الخليج العربي لكرة القدم كما شكلت الأمانة العامة لمجلس التعاون مع الهيئات اليمنية المختلفة مجموعة العمل المشترك بين دول المجلس واليمن و استنوب عام ٢٠٠٢م لبحث سبل ملاءمة التشريعات الاقتصادية وعقدت مجموعة العمل هذه ثلاثة اجتماعات لها في كل من صنعاء والرياض.

ويرى خبراء اقتصاديون أن هناك إيجابيات كثيرة سيجققها مجلس التعاون الخليجي من انضمام الجمهورية اليمنية إلى المجلس ومن

أهمها السوق اليمنية الواسعة المقبلية على المنتجات الخليجية خاصة وأن المنتجات السعودية ومعها الإماراتية والعمانية إلى حد ما صارت من أهم الواردات إلى اليمن ولا شك أن اندماج اليمن في النظام الاقتصادي الخليجي سيكون مفيدا للطرفين في كل الأحوال.

وتؤكد تقارير رسمية يمنية أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد الشريك التجاري الأول لليمن حيث تشكل صادراتها إلى السوق اليمنية نحو ٣٦٪ من وارداتها إلى جانب ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الجانبين بنسبة ١٠٠٪.

كما وضحت التقارير أن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج ارتفع خلال العام الماضي إلى ما يقارب الملياري دولار، ووفقا للتقارير فإن النمو لم يكن ناتجا عن الزيادة في تجارة السلع ذات المنشأ الخليجي فقط بل أيضا إلى ازدهار تجارة السلع الأجنبية التي يعاد تصديرها إلى اليمن ومعظمها ذات المنشأ الخارجي كسيارات النقل والآلات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والمشتقات النفطية.

وطبقا للاحصائيات الرسمية فقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في دول الخليج المصدرة لهذه السلع لليمن وارتفعت صادرات اليمن إلى دول الخليج خلال الأعوام الماضية لتصل إلى ١٢٪ من إجمالي صادراتها السنوية حيث تسهيك السوق السعودية معظم صادرات اليمن من الأسماك والمنتجات الزراعية بقيمة إجمالية بلغت العام الماضي أكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

ويؤكد خبراء اقتصاديون أن نمو حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج لا يعكس حجم الفرص التي توفرها أسواق المنطقة خاصة وأن التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون واليمن يميل لمصلحة الخليجين الذين يصرون ماقيمته ٦٠٠ مليون دولار سنويا في حين لا يصدر اليمنيون لدول المجلس سوى ١٠٠ مليون دولار تقريبا.

إلا أن انضمام اليمن إلى بعض هيئات ومؤسسات مجلس التعاون الخليجي يفتح مجالات واسعة لتعزيز التبادل التجاري الاستثماري بين الجانبين. وهذا فإن كل العوامل الجغرافية والسياسية والأمنية تؤكد أن التقارب بين اليمن ودول الخليج لا تحكمه الظروف والمستجدات الوقتية أو العابرة بل هو امر حتمي تفرضه الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد وفوق كل هذا الاندماج الانساني بين ابناء دول الخليج واليمن.

كما أن المستجدات العالمية والإقليمية الاقتصادية والأمنية تقوي حتمية التقارب والتنسيق، فاليمن بلا شك يتأثر بما يجري في أي دولة خليجية سلبا أو ايجابا، والعكس أيضا صحيح وهي أمور تستدعي التفكير بجدية في منظومة اقتصادية آمنة متكاملة لكل أبناء منطقة شبه الجزيرة والخليج.

المصريون يستفتون اليوم على تعديل الدستور تمهيدا لانتخابات رئاسية تنافسية

القاهرة/ اف ب/

يجري اليوم الأربعاء الاستفتاء على التعديل الدستوري في مصر الذي يتيح انتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح. ودعت الحركة المصرية من أجل التغيير (خفاية) إلى تظاهرات في القاهرة و٢٠ محافظة أخرى اليوم احتجاجا على التعديل الدستوري الذي ترى أنه يتضمن شروطا تعجيزية للترشيح لرئاسة الجمهورية.

وكانت أحزاب المعارضة الرئيسية وهي الوفد والتجمع والناصري والغد إضافة إلى حركة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا دعت إلى مقاطعة أخرى الاستفتاء للتعبير عن معارضتها لنص التعديل رغم موافقتها على مبدأ إجراء تعديل فتح باب الترشيح أمام أكثر من مرشح.

ويوجب التعديل المطروح للاستفتاء فإن من يرغب في الترشيح لرئاسة الجمهورية يتعين عليه الحصول على تأييد ٢٥٠ عضوا منخفاة في مجلسي الشعب والشورى وفي المجالس المحلية على أن يكون بينهم ٦٥ عضوا على الأقل من مجلس الشعب و٢٥ من مجلس الشورى وأن يكون المبايرون من أعضاء المجالس المحلية في ١٤ محافظة على الأقل من محافظات مصر ال (٢٢). ورفضت المحكمة الادارية العليا الاثنين طعونا من المعارضة لوقف إجراء الاستفتاء الذي كانت تعتبر أن إجراءاته مخالفة للدستور. وكان رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف تعهد خلال زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية الأسبوع الماضي بإجراء انتخابات حرة ونصفية ولكنه لم يعط اجابة واضحة حول موقف حكومته من الإضراف الدولي على الانتخابات.

والج نظيف في تصريحات للصحافة المصرية إلى أن القاهرة قد تقبل في نهاية الأمر بملاحقين دوليين ولكنها ترفض الإشراف المباشر للاجئين على ادارة عمليات الاقتراع.

بعثة عربية أفريقية

تزور دارفور وأائل يونيو

القاهرة/اف ب/

أعلن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أمس أنه سيرزور اقليم دارفور في الثاني من يونيو المقبل مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الفاعر كوناري.

وقال موسى في مؤتمر صحافي مشترك مع كوناري في مقر الجامعة العربية أنه سيقوم بزيارة إلى اقليم دارفور على رأس وفد من الجامعة العربية مع وفد يترأسه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كوناري في الثاني من يونيو المقبل لمتابعة التطورات على الأرض. وأشار موسى إلى أنه سيعقد اجتماعات في الخرطوم والفاشر اديس ابابا في إطار المتابعة المستمرة مع جانب الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي لموضوع دارفور. وأكد موسى أن الجامعة العربية تعمل مع الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في دارفور.

فشل دولي في الاتفاق على

آلية للحد من انتشار الأسلحة النووية

نيويورك/ اف ب/

نتيجة ١٨٨ دولة محتمة في نيويورك بهدف تفعيل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، إلى اختتام المؤتمر الدولي الذي بدأ مطلع مايو دون إجران تقدم يذكر حتى الآن.

وسعى المشاركون في المؤتمر للتوصل إلى اتفاق في إطار ثلاث لجان تمثل الركائز الثلاث الاتفاقيه الحد من انتشار الأسلحة النووية وهي نزع الأسلحة والضمائنات بشأن البرامج النووية الوطنية والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وقال دبلوماسيون أن عدم التوصل إلى اتفاق سيؤدي إلى صدور بيان ختامي للدورة الأخيرة للمؤتمر الجمعة القادم عن رئيس المؤتمر الدبلوماسي البرازيلي سيرجيو دوراتي يشير إلى عدم إحراز تقدم مهم.

وسياتي مثل هذا الفشل في توقيت سيء جدا في مسيرة انتشار الأسلحة النووية مع تصاعد القلق الدولي من البرنامجين النوويين الكوري الشمالي والبراني .

وكانت كوريا الشمالية ألغت عضويتها في المعاهدة سنة ٢٠٠٣م.

وتجسد الدعوة إلى مباحثات اليوم في جنيف التي يتوقع أن يطالب خلالها الاتحاد الأوروبي من ايران تقديم ضمانات بان برنامجها النووي ليست له أهداف عسكرية خطورة الوضع.

وكان المشاركون في المؤتمر الذي افتتح في الثاني من مايو الجاري لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال إلا بعد عشرة أيام من التأخير بسبب مطالبة مصر بتضمين نتائج المؤتمرات السابقة للدول الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي التي تعقد كل خمس سنوات منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ سنة ١٩٧٠م في مناقشات الدورة الحالية.

في المقابل اعربت الولايات المتحدة الامريكية عن رغبتها في أن يركز المؤتمر على خطر الإرهاب النووي والدول «المارقة» التي تشجع انتشار الأسلحة النووية.

وضغطت ايران العضو في تكتل دول عدم الانحياز من أجل السماح لها بإنتاج ضمن مسار إنتاج القنابل النووية.

وقال دبلوماسي من هذا التكتل طلب عدم كشف هويته: ضاع وقت كثير لكن لا يزال أمامنا اسبوع.. مضيفا: نتجه إلى اعداد وثيقة نهائية.

ولم يبدأ اعداد الوثيقة التي يجب أن تقدم إلى رئيس المؤتمر إلا في ١٣ مايو.

الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية

تصدر لقاء روه ويوش الشهر المقبل

■ يعترم الرئيس الكوري الجنوبي الاجتماع بالرئيس الامريكي جورج بوش في واشنطن الشهر القادم.

ونقلت وكالة أنباء كوريا الجنوبية «يونهاب» عن مصدر مطلع أمس ان روه مو - هيون سوف يجتمع مع الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش يوم ١٠ يونيو لبحث سبل اغراء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالعودة إلى المحادثات السداسية لحل القضية النووية على شبه الجزيرة الكورية.

وقال المصدر: إن زيارة الرئيس روه وواشنطن سوف تكون زيارة عمل لن تتضمن مهاما أخرى سوى اجتماع القمة المقترح بين الزعيمين.

يذكر أن المحادثات النووية السداسية توقفت منذ سبتمبر الماضي حيث رفضت بيونج يانج حضور الجولة الرابعة من المحادثات استنادا إلى موقف واشنطن «المعادي».

واعلنت بيونج يانج في فبراير الماضي أنها توقف المشاركة في المحادثات النووية السداسية إلى أجل غير مسمى.

وقال المصدر: إننا نأمل في أن يسفر اجتماع القمة عن نتيجة طيبة إذا ما اكتمل الحاجة إلى حل القضية النووية سلميا.

وسوف تتناول قمة روه بوش التي ستكون الثانية خلال سبعة أشهر أيضا تعزيز التحالف بين سول وواشنطن.

وكان روه قد اجتمع مع بوش في سانتياجو عاصمة شيلي يوم ٢٠ نوفمبر الماضي على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفك حيث أعاد اعادة تأكيد تعهدهما بحل القضية النووية سلميا عن طريق المحادثات السداسية.

بوش يتفق مع كرازي على حرية تحرك القوات الأمريكية في أفغانستان

- بوش:

■.. واشنطن/رويترز/

سوى الرئيسان الأمريكي جورج بوش والافغاني حامد كرزاي خلفاتهما حول العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان واتفقا على أن القوات الأمريكية سيكون لها حرية التحرك.

ومع ظهور توترات بين حكومتيهما شكى كرزاي من معاملة الامريكيين للمعتقلين الافغان فيما طالب بوش بوقف زراعة الخشخاش في أفغانستان.

والتقى الرئيسان أمس الأول في البيت الأبيض حيث أجريا محادثات شملت دور القوات الأمريكية في أفغانستان بعد ثلاث سنوات ونصف من إطاحة القوات التي تقودها الولايات

المتحدة بحركة طالبان من السلطة في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر في عام ٢٠٠١م.

وفي مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض أظهر الرئيسان حالة من الوثام وكانت من أبرز نتائج محادثاتهما التوقيع على شراكة استراتيجية جديدة بهدف دعم العلاقات بينهما.

لكن كرزاي فشل فيما يبدو في تحقيق هدفه المتمثل في إقناع الولايات المتحدة بإجراء مزيد من المشاورات مع الحكومة الافغانية قبل مدهامة المنازل والقرى بحثا عن عناصر تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

وفي النهاية وافق كرزاي في إعلان مشترك وقعه مع بوش على استمرار تمتع الولايات المتحدة وقوات التحالف بحرية

التحرك المطلوبة للقيام بالعمليات العسكرية الملائمة بناء على مشاورات وإجراءات يتم الاتفاق عليها مسبقا.

وقال بوش: لقد دعونا للذهاب إلى هناك وستشاور معهم بخصوص كيفية تنفيذ الأهداف المشتركة.. مضيفا: قواتنا ستستجيب بالطبع

للقيادة الأمريكيةين.. ونقل كرزاي لبوش قلقه بخصوص تقرير عسكري أمريكي حول مزاعم بإساءة معاملة معتقلين أفغان.

وصف التقرير الذي نشرت صحيفة نيويورك تايمز تفاصيله الأسبوع الماضي حالات إساءة معاملة سجناء على أيدي القوات الأمريكية شملت حالتها وفاة.

وقال كرزاي: 'إننا بالطبع نشعر بالأسف لذلك .. لكنكم قلنا تعلمون أن ذلك لا يعكس موقف الشعب الأمريكي'.

وأضاف: أن الشعب الافغاني ممتن للشعب الأمريكي ويدرك أن التصرفات الفريدة لا تعكس تصرفات الحكومات أو المجتمعات .. هذه الأشياء تحدث في كل مكان.

وتحتجز الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٠ معتقل في إطار حربها على الإرهاب في قاعدة خليج جوانتانامو البحرية في كوبا كخبر منهم اعتقلوا في أفغانستان .. ويعتقد أيضا أن القوات الأمريكية تحتجز مئات من المعتقلين الأفغان في أفغانستان.

ولم يعط بوش أي وعد

بتقديم يد العون سريعا في هذه القضية.

وقال بوش: 'سياستنا كما تعلمون هي التعامل مع هؤلاء المعتقلين في جوانتانامو ثم إعائتهم إلى بلادهم .. وستفعل ذلك مع الحكومة الافغانية'.

وقال بوش: إن إحدى القضايا الرئيسية تتمثل في التاكسد من أن السجناء سيودعون أماكن آمنة عند عودتهم إلى أفغانستان.

وأضاف: 'يجب أن نتأكد من أن الأساكين موجودة بالفعل .. أماكن يمكن إيواء وإطعام وحراسة هؤلاء الناس فيها'.

وفي أعقاب تقرير عن شكوى لوزارة الخارجية الأمريكية من أن كرزاي لا يتخذ إجراءات كافية للقضاء على زراعة

